

الاتحاد السوفياتي والعرب والوفاق الدولي

محاولة منها لضعافه ومن ثم للانقضاض عليه ، ادراكا منها للخطر التاريخي الذي يمثله عليها وعلى مصالحها . قد لا يكون المعسكر الاشتراكي مستهدفا مباشرة في هذه المرحلة ولكن مطاردة نفوذه في جميع مناطق العالم هي الخطوة المنطقية الاولى لكي تتمكن الامبريالية من الانتقال الى مرحلة الهجوم الذي يستهدفه مباشرة بعد ان تكون أظانفه وامتداداته قد تلمت .

ولهذا كانت الامبريالية الامريكية تعتبر التواجد السوفياتي في مصر وسوريا قضيتها الاساسية التي تقرر اسلوب تعاملها مع ازمة الشرق الاوسط الى درجة ان تكسون اعتبر المهمة الرئيسية لحكومته ، في البيان الذي وجهه الى الامة في مطلع العام ١٩٧٢ انهاء الوجود السوفياتي في مصر .

وبالمقابل فان الاتحاد السوفياتي يعي مصالحه المباشرة ويعي درجة الخطر الذي تمثله امريكا ومخططاتها عليه . فالتعايش من أجل الصراع هو القانون الذي يحكم علاقته بامريكا وحلفائها . كما وان أمنه مرتبط مباشرة بحزام الاصدقاء الذي يحيط به وكذلك بحجم علاقاته وتحالفاته . وحتى بالمقياس الضيق ، فان أمن الاتحاد السوفياتي مرتبط بالحفاظ على مصالحه الحيوية ، هذه المصالح التي تتأثر سلبا وايجابا ، بدائرة نفوذه سواء في المجالات الاقتصادية او السياسية او الفكرية .

من المهم جدا الاشارة الى ان الاتحاد السوفياتي ، وهو يقم علاقة وفاقية مع امريكا ، فانه يقمها من موقع متوازن مع الموقف الامريكي وليس من موقع ضعف ، فتوازن القوى هو الذي فرض سياسة الوفاق والتعايش السلمي ، كما صرح بذلك الماريشال اندريه غريشكو وزير الدفاع السوفياتي في الكلمة التي القاها بالذكري السادسة والخمسين لثورة اكتوبر ، اذ قال « لقد تم التوصل الى نجاحات في مجال تخفيف حدة التوتر الدولي وذلك بفضل وازدياد جبروت الاتحاد السوفياتي اقتصاديا ودفاعيا وبفضل تأثيره الدولي » (النهار ١٩٧٣/١١/٨) . وعندما تقوم سياسة الوفاق في ضوء توازن القوى ، فليس هنالك ما يفرض

ان سياسة الوفاق الدولي تبدو ان تسوية ازمة الشرق الاوسط تتم في ظلها ، ليست جديدة بل هي استمرار وتصعيد لسياسة التعايش السلمي التي بدأها الاتحاد السوفياتي منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي الذي أقر هذه السياسة لابعاد شبح الحرب النووية الذي كان يخيم على العالم . وبالرغم من هذه السياسة التي حكمت علاقات السوفيات مع العالم الرأسمالي فلقد شهد العالم جملة من التغييرات والمعارك المحلية الساخنة وكان للاتحاد السوفياتي دوره الطبيعي في مساندة هذه التغييرات . علما بان السوفيات لم يكونوا في أي وقت من الاوقات بديلا للحركات الثورية في القيام بمهامها الوطنية . فقد كانت المساندة مشروطة بتوفر القدرة الذاتية لدى هذه الحركات للقيام بالمهام المطلوبة منها . والى جانب ذلك قدم الاتحاد السوفياتي المساعدات ، على اختلاف انواعها للدول ذات التوجهات التقدمية انسجاما مع سياسته التي أعلنها في أكثر من وقت الا وهي بناء اقتصاد هذه الدول لتعزيز صمودها السياسي وترسيخ مواقعها التقدمية .

وبالرغم من ان الموقف السوفياتي كان محكوما بشكل عام بهذا الاتجاه المبدي ، فان الكثير من الهمس كان يدور حول السياسة الدولية التي اختطها الاتحاد السوفياتي لنفسه في محاولة مشبوهة للاساءة لموقف السوفيات من خلال تحميله مسؤولية الفشل الذي قد يلحق بالحركة الثورية في أي منطقة من العالم ومن المنطقة العربية .

ان الوفاق هو وفاق بين متناقضين وليس بين متضادين او حليفين والتناقض هو تناقض في المواقف السياسية والمصالح الحيوية ، وهكذا فان الطابع السلمي لتناقضهما لا يمكن ان يلغي من طابع الصراع في علاقتهما . وهذا ما عبر عنه هنري كيسنجر حين قال « ان الانفراج في العلاقات وخصوصا بين امريكا وروسيا لا يزال المصلحة المتضاربة ولا يمنع الاستخدام العرضية » (النهار ١٩٧٣/١١/١٤) .

ان المواثيق التي تعدها الامبريالية لا تلغي طابعها العدواني وحرصها على تقليم أظانف المعسكر الاشتراكي وتنشيط التناقضات داخل صفوفه في